w 1 1

عمان : الاثنين في ٨ ربيع الاول ١٣٥١

و ۱۹۴۱ وز ۱۹۴۲

السنة الشاسة

مذاكرات المجلس النشريعي

محضر الجلسة الاولى للدورة فوق العادة الرابعة للمجاس التشريعي الاردني الثاني المنعقدة بتاريخ ٩-٣-٢٩٢١

الصفحة

24.

241-54.

مشروع ذيل قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٣٢ مع الاسباب الموجبة له واحالته على اللجنة المالية

مشروع قانون رسوم سندات الدين التي تصدرها الشركات النجارية لسنة ١٩٢٢

مع الاسباب الموجبة له واحالته على اللجنة المالية

مواضيع الجلسة القادمة وموعدها

تصحيح خطأ مطبعي في العدد ٨٩ من ملحق الجريدة الرسمية

الجداسة التاسعة للدورة فوق العادة الثالثة المجلس التشريعي الاردني الثاني

أنعةدت الجلسة التاسعة للدورة فوق العادة الـثالثة للمجلس التشر يعي الاردني الـثاني في الساعةالعاشرة من يوم الار بعاءالمصادف ٤ صفر لسنة ١٣٥١ ولا حزيران لسنة ١٩٣٢ برئاسة فعخامة رئيس الوزراء وحضور رفيفان باشا المجالي ، ناجي باشا العزام ، ماجد باشا العدوان ، صالح باشا العوران

الرئيس - افتتح الجلسة ، فليقرأ الضبط .

( فقر*ئ "*) •

توفيق بك – ارجو يافخامة الرئيس ان تقرأ الارادة السنبة ·

الرئيس يتلو الارادة السنية والحضور وقوف :

«بالنظر لانتهاء الدورة فوق العادة الحالية المجلس التشريعي يوم ۸ حزير ان ۹۳۲ و بالنظر لوجود ا<sup>عم</sup>ــال

تشريعية مستعجلة تستدعي انعقاد المجلس المشار اايه للنظر فيها

نعن عبد الله بن الحسين أمير شرق الاردن استناداً للمادة التاسعة عشرة وللفقرة الشانية من المادة الشلاثين للمدلة من القانون الاساسي .

وبناء على ماعرضه علينا فخامة رئيس وزرائنا

يدعى المجلس التشيريعي للانعقاد في دورة فوق العـادة اخرى لمدة اسبوع يبدأ يوم الحميس الوافق ١ حزيران ١٩٣٢ وينتهي يوم الاربعاء الصادف ١٥ حزيران ١٩٣٢ بقصد اقرار الامورالممينة فيما يلي »:

«ذيل قانون الجارك والمكوس لسنة ١٩٣٢»

«قانون رسوم سندات الدين التي تصدرها الشركات التجارية اسنة ١٩٣٢»

«عبدالله»

رئيس الوزراء عبد الله سراج

توفيق بك – مادامت الدورة الحاضرة قد انتهت ، وستبدأ غداً الدورة الجديدة ، لا يمكن قرائة القانونين الآن، فاقترح ان نعقد حلسة غداً للنظر فيها

1944-4-4

## الجلسةالاولى

## للذورة فوق العادة الرابعة للمجلس التشريبيالاردني الـثاني

ربي انعقدت الجلسة الاولى للدورة فوق العادة الرابعة للجلس التشريعي الاردني الثاني في الساعة العاشرة من يوم الخيس المصادف ٥ صفر لسنة ١٩٥٦ و٩ حزيران لسنة ١٩٣٢ برئاسة فخامة رئيس الوزراء وحضور اكثرية قانونية ٤ والمتغيبون عن الحضور : حديثه باشا الخريشه ٤ حمد باشا بن جازي ٤ صالح باشا العوران ٤ هاشم بك خير ٤ ناجي باشا العزام ٤ عوده بك القسوس ٤ ماجد باشا العدوان ٠

الرئيس - افتتح الجلسة ، فليقرأ الضبط السابق،

(فقری )

الرئيس - يقرأ ذيل قانون الجارك والمكوس لسنة ١٩٢٢ والاسباب الموجبة له

﴿ ذيل قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٢٢ ﴾

١- بسمى هذا القانون ذيل قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٣٢ و يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ٠
 ٢- يجوز لدائرة الجمارك والمكوس ان تصدر رخصا للذبن يرغبون ان يضعوا تحت مراقبتها بضائع في معامل ٥

٣- يجوز الدائرة الجمارات والمكوس ان نصدر وحصا للدين يرعبون ان ينصبوا سن الرائح الجمارات والمكوس ان نصدر وحصا للدين الحرك عنها ان تسترد مالا يزيدعلى ٩٠ يصرح لمثل هذه المعامل اذا استوردت مواد للصنع قد دفع رسم الجمرك عنها ان تسترد مالا يزيدعلى ٩٠ في الماية من الرسم المدفوع وذلك عند ما تعرض المواد المصنوعة في السوق للاستهلاكات المحلبة أو تصدر

ع ــ يجوز للجلس التنفيذي بموافقة سمو الامير المعظم ان يضع انظمة لتنفيذ هذا القانون

وضع هذا المشروع لتشجيع الصناعات المحلية كما يستدل من نصه الذي لايجتــاج لاسباب موجبة منسبة " ( فقرر المحلس احالته على اللجنة المالية لدرسه )

الرئيس - تقرأ لائحة قانون رسوم سندات الدين التي تصدرها الشركات التجارية لسنة ١٩٣٧ مع الاسال المحة .

(قانون رسوم سندات الدين التي تصدرها الشركات التجارية لسنة ١٩٣٢) ١- يسمى هذا القانون قانون رسوم سندات الدين التي تصدرها الشركات النجارية لسنة ١٩٣٧ ويعمل ية من تاريخ نشره في الجزيدة الرسمية .

٣- (أ) يقصد من سند دبن الوثيقة التي تثبت دبن عقده مشروع تجاري

(ب) يقصد من سندات دبن متسلسلة عدة وثائق تثبت دبن عقده مشروع تجاري · (ج) يقصد من سندات دبن ( ستوك) مجموع سندات دبن متسلسلة بمكن افرازهاالى اجزاء لاي مبلغ كل ·

٣- الرسوم التي تستوفى في دوائر تسجيل الاراضي حين وضع اموال غير منقولة تأميناً اسند دين او مندات
دين متسلسلة او سندات دين (ستوك) يجب ان تستوفى على اساس قيمة الاموال غير المنقولة المؤمن بها
 لاعلى مقدار القرض الموضوعة ثلك الاموال تأميناً له

يستوفى الرسم بنسبة لله في المئة من قيمة الاموال المؤمن بها ·

٤- تقدر قبمة الاموال غير المنقولة من قبل مدير الاراضي او الشخص الذي ينيبه لهذا الغرض

.ه- يعدل البندان الناسع والعاشر من جدول قانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٣٢ كما يلي : الحد الادنى للرسم

التأمين - في المئة من مقدار الدين

· ١ تخويل التأمين لي المئة من مقدار الدين المحول ، ١

## الاسباب الموجبة

ان الاصول المتبعة في الحال الحاضرة تقضي بأن يستوفى الرسم عن معاملات وضع الاموال غير المنقولة تأمينا للدين بنسبة مقدار الدين لا بنسبة القيمة المقدرة لتلك الاموال والباعث لذلك ان معاملات الدين الاعتبادية تكون دائماً باعتبار ان الدين اقل من قيمة المال المومن به وليس من الموافق ان يوشخذ رسم بأكثر بما ينال المديون من فائدة الما الديون التي تعقدها الشركات التجارية بموجب الاسناد المتنوعة المبحوث عنها في هذا المشروع فتكون دائماً جسيمة جداً ويوضع مقابلها على سبيل التأمين اموال غير منقولة كثيرة بعضها في شرق المشروع فتكون دائماً جسيمة جداً ويوضع مقابلها على سبيل التأمين أموال غير منقولة كثيرة بعضها في شرق الاردن وبعضها في البلاد الاخرى و بجري تسجيل معاملة التأمين في كل بلد على حدة وليسمن المدل ان يو خذ الرسوم عن دين واحد في بلاد مختلفة في حين ان المعاملة تجري في كل بلد على مافيه من الملاك غير منقولة تخص المديون

به على مديد س مدر حديدة بن المشروع المتعلقة بتعديل البندين التباسع والعباشر من جدول قانون رسوم تسجيل البندين التباسع والعباشر من جدول قانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٣٢ لانتضمن في الحقيقة تعديلاً بل صححت سهواً واقعاً آنئذ بجيث ابدلت العبارات القديمة بعبارات جديدة تدل بشكل اوضح على المعنى المقصود من القانون كما يفهم من نصوصها

فقرر المحلس احالتها على اللحنة المالية لدرسها)